الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4013 | الأحد | 24 ذي القعدة 1442 هـ | 4 يوليو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

التقرير الاقتصادي الربعي لبنك الكويت الوطني أكد تسارع النمو رغم استمرار ضغوط "كورونا" وتحديات الإصلاح

تعافي الاقتصاد المصري من تداعيات الجائحة لا يزال على المسار الصحيح

نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.9 % في الربع الأول من 2021 وتحسن التوقعات لموسم الصيف بعد رفع العديد من القيود

مع استمرار تحقيق الرصيد الأولي لفائض رغم ضغوط الجائحة مؤشرات على تراجع عجز الموازنة في السنة المالية 2020

أكد التقرير الاقتصادي الربعي الذي أصدرته إدارة البحوث الاقتصادية، في بنك الكويت الوطني، أن مصر نجحت في إرساء الدعائم لاقتصاد أكثر مرونة وتوازناً، مما مكنها من إدارة تفشي جائحة كوفيد19- بنجاح ودون عرقلة مسيرة النمو أو وقف الإصلاحات الهيكلية. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال الاقتصاد يرزح تحت الضغوط الناجمة عن الجائحة. وأدى تفشي الموجة الثالثة من الجائحة في الربع الثاني من عام 2021 إلى تخطي حالات الإصابة اليومية أكثر من ألف حالة كما في أواخر شهر أبريل، قبل أن تتراجع بدءاً من منتصف مايو وذلك بعد إعادة فرض بعض القيود في 6 مايو للحد من انتشار الفيروس. وبلغ إجمالي عدد الحالات المؤكدة حوالي 280 ألف حالة وتخطت الوفيات أكثر من 16 ألف حالة وفاة بنهاية يونيو الماضي. وفي إطار المساعي الحكومية لتسريع وتيرة حملة اللقاحات، وقعت الحكومة اتفاقية مع الصين لتصنيع لقاح سينوفاك محلياً مستهدفة بذلك تلقيح 40 % من السكان بنهاية عام 2021 (تم تلقيح 3.4 مليون شخص حتى يونيو). ولدعم قطاع السياحة خلال موسم الصيف، تم رفع القيود في الأول من يونيو، بما في ذلك مواعيد إغلاق المحلات والمطاعم مبكراً وذلك بعد الانتهاء من تلقيح موظفي قطاع الفنادق في جنوب سيناء ومحافظات البحر الأحمر لتشجيع السياحة الداخلية والخارجية.

تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي

وبفضل تخفيف قيود الإغلاق اعتباراً من يناير الماضي، أدت عمليات إعادة الفتح التدريجي لأنشطة الأعمال إلى تعزيز معدل النمو الاقتصادي إلى 2.9 % على أساس سنوي في الربع الثالث من السنة المالية 2020/2021 (يناير – مارس) مقابل 2 % في الربع السابق (الرسم البياني 1). وكان للجهود الحكومية الفضل في تخفيف حدة تداعيات الجائحة على القطاعات الرئيسية وتعزيز الطلب المحلي من خلال زيادة الأجور ودعم الأسر الأكثر تأثرا. وخلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية –2020 2021 (يوليو–مارس)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.9 % على أساس سنوي مقابل 5.4 % تقريباً عن الفترة المماثلة من العام السابق. ونجحت العديد من القطاعات في الحفاظ على مسار نموها، بما في ذلك قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والصناعة والزراعة والعقار، والتي تمثل أكثر من نصف الاقتصاد. إلا أن قطاع السياحة الذي يمثل 11.3 % من الناتج المحلي الإجمالي تأثر بشدة جراء الجائحة.

وفي هذا السياق، ارتفع معدل البطالة إلى 7.4 % في الربع الأول من عام 2021 مقابل 7.2 % في الربع الرابع من عام 2020، وذلك على خلفية تفشي الموجة الثانية من الجائحة. إلا أن هذا المعدل يعد أقل من مستويات الذروة البالغة 9.6 % والمسجلة في الربع الثاني من عام 2020 وحتى بالمقارنة مع المتوسط المسجل في عام 2019 والبالغ 7.9 %، مما يشير إلى عودة بعض أنشطة الأعمال بشكل قريب المستويات الاعتيادية.

ومن جهة أخرى، ما زال مؤشر مديري المشتريات يعكس أيضاً إشارات دالة على عودة الأنشطة الى معدلاتها الطبيعية، على الرغم من ابتعاده عن أعلى مستوياته المسجلة (الرسم البياني 2). إذ سجل المؤشر الكلي تحسناً كبيراً مقارنة بالمستويات التي تم تسجيلها في ذروة الأزمة، ليبلغ في المتوسط 48.7 في الربع الأول من عام 2021 مقابل 38.3 في الربع الثاني من عام 2020. وعلى الرغم من استقرار المؤشر دون مستوى 50 الدالة على الانكماش، إلا أن ذلك يتسق تاريخياً مع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو قوية. وتبدو البيانات الخاصة بالربع الثاني حتى الآن أكثر ضعفاً فيما قد يعزى لفرض القيود الاحترازية في مايو لاحتواء الجائحة. إلا أن هناك موجة من التفاؤل تجاه آفاق النمو، إذ وصل مؤشر توقعات الإنتاج المستقبلي إلى 79.1 في مايو، فيما يعد من أعلى مستوياته المسجلة منذ فبراير 2018.

وفي ظل انحسار حالات الإصابة بالفيروس، وتخفيف التدابير الاحترازية مؤخراً، وتسارع وتيرة برنامج اللقاحات، نتوقع أن يستمر التحسن الاقتصادي خلال الفترات القادمة. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2.5 % في السنة المالية 2020/2021، مع توقع أن يرتفع بقوة إلى حوالي 5 % على المدى المتوسط مستفيدا من التزام السلطات تجاه تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال المسار المجهول للجائحة، خاصة في ظل تهديد السلالات المتحورة الجديدة، يمثل أكبر التحديات على آفاق النمو خلال العام المقبل في مصر وعلى مستوى العالم.

الإصلاحات المالية على المسار الصحيح

واصلت الحكومة مواجهة تحديات المالية العامة عبر اتخاذها مجموعة من التدابير التي تضمنت خفض دعم الطاقة وتوجيه المدخرات نحو المجالات ذات الأولوية القصوى. وفي غضون ذلك، تمكنت الحكومة من تحقيق فائض أولي (أي قبل سداد خدمة الدين) بنسبة 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2020/2021 (يوليو–مارس) وذلك على الرغم من زيادة النفقات اللازمة للتخفيف من حدة تداعيات الجائحة. وفي ظل الجهود حكومية لخفض تكاليف خدمة الدين من خلال تغيير آجال استحقاق الديون للاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة، بلغ إجمالي العجز نحو 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية 2020/2021 (يوليو–يناير)، مقابل 4.6 % خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

وتستهدف الحكومة خفض مستوى العجز إلى نسبة 6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/2022، وإلى نسبة 5.3 % في السنة المالية 2022/2023، ثم 4.6 % في السنة المالية 2023/2024، وذلك بفضل الاستراتيجية متوسطة الأجل للحد من أعباء خدمة الدين وخلق مساحة مالية إضافية ضمن الموازنة لتعزيز النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هامشياً لتصل إلى 83 % في السنة المالية 2020/2021 مقابل 82.5 % في السنة المالية 2019/2020، إلا أنها من المرجح أن تنخفض إلى حوالي 80 % بنهاية يونيو 2022 (الرسم البياني 3). وتبدو تلك الأهداف معقولة وقريبة من توقعاتنا طالما ظلت الحكومة ملتزمة بتطبيق الإصلاحات على صعيدي النمو الاقتصادي والاستدامة المالية.

الرسم البياني 3: الميزانية العامة في مصر

) % من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

القطاع الخارجي يبدأ مسيرة التعافي رغم الضغوط

اتسعت فجوة ميزان الحساب الجاري منذ بداية الجائحة، مع استمرار ضعف بعض القطاعات الرئيسية. إذ بلغ مستوى العجز 5.7 مليار دولار (6.4 % من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقديرات بنك الكويت الوطني) في الربع الأول من عام 2021 مقابل 2.8 مليار دولار (3.1 % من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق (الرسم البياني 4). وشهد قطاع السياحة، والذي يعتبر أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، تراجع إيراداته بنسبة 67.5 % خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2020/2021 إلى 3.1 مليار دولار، إذ أدت الجائحة إلى انخفاض حاد في معدلات السفر الدولي. كما تفاقمت فجوة العجز التجاري بنسبة 12.7 % إلى 30.7 مليار دولار في يوليو–مارس في ظل ارتفاع واردات المعدات المتعلقة بفيروس كوفيد19– وزيادة أسعار السلع.

الرسم البياني 4: الحساب الجاري لمصر

) % من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: البنك المركزي المصري وتقديرات بنك الكويت الوطني

وعلى الصعيد الإيجابي، بدأ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الانتعاش خلال النصف الثاني من السنة المالية 2020/2021، إذ وصل صافي التدفقات الواردة من الخارج إلى 1.4 مليار دولار في الربع الأول من عام 2021 مقابل 970 مليون دولار في الربع الأول من عام 2020. كما استمر ارتفاع تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة 8.5 % لتصل إلى 23.4 مليار دولار في الفترة الممتدة من يوليو إلى مارس مقابل 21.5 مليار دولار في العام السابق. وتشير النظرة المستقبلية إلى إمكانية وصول عجز الحساب الجاري إلى نسبة 4.0 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2021، قبل أن يتحسن إلى حوالي 2.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة في ظل تلاشي تداعيات الجائحة.

وفي ظل التداعيات الناجمة عن الجائحة وانعكاسات ذلك على الاحتياطيات الأجنبية، تمكنت السلطات من تأمين احتياطيات مالية إضافية في هيئة دعم من صندوق النقد الدولي، هذا بالإضافة إلى القروض الخارجية وتسارع وتيرة تدفقات رؤوس الأموال مؤخراً. وبالفعل، ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية بنحو 125 مليون دولار في مايو الماضي إلى 40.5 مليار دولار، مرتفعاً بأكثر من 4 مليارات دولار مقابل أدنى المستويات التي بلغت 36 مليار دولار في مايو 2020 أثناء تفشي الجائحة. ومن المتوقع أن ترتفع الاحتياطيات الأجنبية في يونيو الماضي مع استلام مصر الشريحة الثالثة بقيمة 1.6 مليار دولار وذلك من قرض الصندوق الذي يدعمه في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة 5.2 مليار دولار.

أما بالنسبة للجنيه المصري، فبعد ارتفاعه مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020، استقر على نطاق واسع خلال النصف الأول من عام 2021 وبلغ متوسط سعر التداول الدولار الأمريكي نحو 15.7 جنيه حتى الآن هذا العام. ويعكس هذا الاستقرار بالرغم من التداعيات الناجمة جراء الجائحة مدى تحسن أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة، والارتفاع النسبي لأسعار الفائدة مما ساهم في الحفاظ على جاذبية العملة، هذا إلى جانب معنويات الثقة تجاه الإصلاحات. كما أدى استقرار الجنيه المصري إلى تعزيز المناخ الاقتصادي من خلال دعم بيئة الاستثمار والمساهمة في تقليل الضغوط التضخمية مقارنة بالسنوات السابقة (برجاء النظر أدناه).

استقرار السياسة النقدية مع انخفاض التضخم

ارتفع معدل التضخم من 4.4 % على أساس سنوي في المتوسط في الربع الأول من عام 2021 إلى 4.8 % في مايو، فيما يعد أعلى معدل يصل إليه منذ ديسمبر 2020 (الرسم البياني 5). ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات خلال شهر رمضان وعيد الفطر. وعلى مدار الأشهر المقبلة، قد يرتفع معدل التضخم في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزياد تعريفة الكهرباء المقرر تطبيقها وإمكانية تزايد الطلب في ظل تعافي النشاط الاقتصادي. إلا أنه من المتوقع أن تظل أقل بكثير من المعدلات ثنائية الرقم المسجلة في عام 2019 وما قبل ذلك، مما يعكس تحسن وضع السياسات وزيادة استقرار سعر الصرف بعد تعويم الجنيه المصري في وقت سابق. الرسم البياني 5: التضخم في سلة أسعار المستهلك×

) مليار دولار)

المصدر: البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. × لمناطق الحضر

وفي ظل بقاء معدل التضخم دون المستوى المستهدف البالغ 7 % (± 2 %)، أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستويات عالية نسبياً (8.25 للإيداع9.25– % للإقراض) منذ اجتماعه الأخير في ديسمبر الماضي مما ساهم في الحفاظ على جاذبية الأصول المحلية أمام المستثمرين الدوليين. وعلى الرغم من أن البنك المركزي ما زال لديه مجال لإدخال المزيد من التدابير التيسيرية على سياساته النقدية خلال العام الحالي (ربما بمقدار 50 نقطة أساس) لدعم الانتعاش الاقتصادي وتقليل تكاليف خدمة الديون الحكومية، إلا أن فرصة خفض أسعار الفائدة قد تتضاءل بعد أن تبدأ البنوك المركزية في مناطق أخرى، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، النظر في تشديد سياساتها النقدية.

قوة اداء قطاع البنوك بدعم من تزايد نمو الائتمان

تمكن قطاع البنوك نسبياً من الحفاظ على مرونته بدعم من الأوضاع الأولية للسيولة والاستجابة الملائمة من قبل البنك المركزي. إذ ظلت نسبة القروض المتعثرة منخفضة عند 3.6 % في الربع الرابع من عام 2020 مقابل 4.2 % في الربع الرابع من عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الائتمان المحلي في تسجيل معدلات نمو ثنائية الرقم بنسبة 14.1 % وذلك على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو مقارنة بأعلى المستويات المسجلة بعد أن بدأت الانعكاسات الإيجابية للإجراءات الحكومية لتشجيع الإقراض في التلاشي. ومستقبلياً، من المتوقع أن يظل نمو الائتمان قوياً بدعم من الانتعاش الاقتصادي والسياسة النقدية التيسيرية (على الرغم من أن ارتفاع معدلات الفائدة وفقاً للمعايير الدولية) والإصلاحات الاقتصادية الجارية وجهود السلطات لتوفير التدابير اللازمة لإعانة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة بشدة، لا سيما ضمن قطاع السياحة.

الرسم البياني 6: الائتمان المقدم من البنوك

) % على أساس سنوي)

المصدر: البنك المركزي المصري

تحسن الأوضاع الاقتصادية، والإصلاحات تساهم في تعزيز النمو

على الرغم من استمرار مواجهة الاقتصادي المصري لتحديات كبيرة تتعلق بالجائحة، إلا أنه بدأ يُظهر علامات دالة على الاستقرار والتحسن. وتعتبر حالة عدم اليقين بشأن تعافي النمو العالمي وإمكانية ظهور موجات جديدة من حالات الإصابة بالفيروس من أبرز المخاطر الرئيسية المحيطة بآفاق النمو على المدى القريب، في حين سيظل البنك المركزي يقظاً تجاه مخاطر التضخم نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغذاء على المستوى العالمي. وفي ذات الوقت، فإن الإصلاحات المالية والاقتصادية الجارية، في حالة استمرارها، ستساهم في تعزيز آفاق نمو الاقتصاد المصري على المدى المتوسط من خلال الاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة المحلية مما سيساهم في وضع نسبة الدين على مسار هبوطي. وسيكون من الضروري أيضا التركيز على التحديات الهيكلية، مما يتيح المجال أمام القطاع الخاص للعب دوراً أكبر كثير في دفع عجلة النمو، والحد من الفقر، وخلق فرص عمل لعدد هائل من الشباب المصريين الذين يدخلون سوق العمل.

يسلط الضوء على إنجازات البنك وجهوده في تحقيق هذا الهدف خلال العام الماضي

بنك الكويت الوطني يصدر تقرير الاستدامة السنوي للعام 2020

تماشياً مع دور البنك الريادي ونهجه المؤسسي بدمج الاستدامة في مختلف جوانب الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أصدر بنك الكويت الوطني تقرير الاستدامة السنوي للعام 2020 وذلك تحت عنوان "مواصلة المسار".

ويسلط التقرير الذي يصدر للسنة الخامسة على التوالي ويتبع المبادئ التوجيهية لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، الضوء على أهم إنجازات البنك خلال العام 2020 من خلال استجابة استباقية وشاملة لدعم العملاء والموظفين والمجتمع ككل في إطار جهود مواجهة جائحة كورونا، وكذلك فيما يتعلق بالمبادرات التي شملت مختلف الجوانب البيئية والصحية والاجتماعية والتعليمية والرياضية.

واستمر البنك خلال إعداد هذا التقرير في اتباع نهج يركز على أصحاب المصالح ويتوافق مع معايير الاستدامة وذلك في ضوء مجموعة من أطر ومحركات الاستدامة العالمية والمحلية، بما في ذلك معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية الكويتية.

ويفخر الوطني بالتقدم الذي أحرزه خلال السنوات الماضية على صعيد تحقيق الركائز الاستراتيجية للاستدامة، كما يتطلع إلى مواصلة التقدم في جعل معايير الحوكمة البيئة والمجتمعية أساساً لمناقشاته مع عملائه ودمج التمويل المستدام في جميع عملياته بالإضافة إلى جعل الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من ثقافته المؤسسية".

ويعمل البنك جاهدا لكي يرسخ ريادته في مجال الخدمات المصرفية المستدامة بالإضافة إلى التزامه بمواصلة هذا النهج، فلطالما دافع البنك عن الدور الأساسي الذي تلعبه الخدمات المصرفية في تحقيق طموحات الأفراد والشركات جنباً إلى جنب مع اتباعه نهجاً صارماً في دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في صميم أعماله التجارية".

وشكل 2020 عاماً استثنائياً لبنك الكويت الوطني بما فرضته جائحة كورونا من تحديات، والتي نجح البنك في مواجهتها من خلال ما بذله الموظفون في جميع قطاعات العمل من جهود وتفانٍ في أداء مهام عملهم في ظل هذه الظرُوف الصعبة.

وتطرق تقرير الاستدامة السنوي لكيفية استجابة البنك للتحديات التي فرضتها الجائحة على مستوى جميع الوظائف والعمليات. وقد ساهم استعداد بنك الكويت الوطني واتخاذه لإجراءات استباقية حاسمة لإدارة المخاطر الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، حيث قامت جميع إدارات البنك بدورها في تنفيذ وتوسيع نطاق الحلول الرقمية والخدمات الإلكترونية لتمكين العمل عن بُعد مع مراعاة الجوانب الأمنية والاستمرارية في تقديم الخدمات المالية.